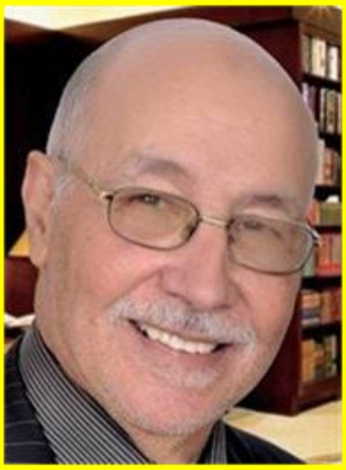


حُرمات الإنسان بين القداسة والاستباحة

المصطفى حميمو

نعيش في زماننا هذا مفارقتين مذهلتين. أولاهما أنّ حرمة الإنسان تُعدّ مقدّسة في أوقات السلم داخل الدول الآمنة، لكنها. ويا للمفارقة، تُنتهك بشدّة في زمن الحرب، وكأنّ لكرامة الإنسان قيمة فقط في حال السلم. أما الثانية، فهي أن الشعوب، ولا سيما في الغرب، قد أحرزت تقدّمًا ملحوظًا في وعيها بقيم حقوق الإنسان ومن دون تمييز. في حين أن بعض حكوماتها، التي لا تفتأ تُلقي الدروس في الحرية والديمقراطية والأخلاق على العالم، لا تزال تمارس بالمكشوف ومع العزة بالإثم، سلوكيات تناقض خطاباتها وتُفرغ مثاليتها المزعومة من كل مضمون.

فبخصوص قداسة حرمات الإنسان داخل الدول الآمنة، ما يُثير الإعجاب في المسلسلات البوليسية، ليس فقط الحبكة أو التشويق، بل دقّة إجراءات التحقيق التي تُمكّن، بعد مسار طويل أحيانًا، من تحديد هوية الجاني أو الجناة وتقديمهم إلى العدالة. لكن الأعجب من ذلك كله والذي يفرض الاحترام، هو تعبئة الدولة، وبشكل جادّ وحازم، لكل طاقاتها البشرية والتقنية، الممولة من المال العام، لكشف ملابسات كل جريمة، حتى حين لا يُعثر من الضحية سوى على بقايا عظام مدفونة أو مهملة في مكان ما.

وتتحرك كل الأجهزة الأمنية من شرطة أو درك، ومن القضاء والخبراء والمختبرات، وأحيانًا حتى الإعلام والرأي العام، من أجل إنصاف ضحية مجهولة الهوية. ولا فرق عند الدولة بين أن يكون الضحية طفلًا أو شيخًا، غنيًا أو فقيرًا، مواطنًا أو أجنبيًا. بل حتى في حالات اختفاء أشخاص من ذوي السوابق أو المنتمين لعصابات إجرامية، لا تتوانى الدولة عن البحث، وكأنها تقول وبحق إن كرامة الإنسان وحرمته ليست محلّ تفاضل. فكل هذا جميل ونبيل ويستحق التقدير. غير أن من وراءه دافعًا آخر يتعدى البعد الأخلاقي. إنه دافع أمني وجودي، ويستحق نفس الاحترام والتقدير.

فالدولة الحديثة، في أصلها، قائمة على احتكار القوة وعلى ضمان أمن حرمات كل من عليها من بشر. فحين يُستباح دم شخص دون محاسبة، يضعف هذا الاحتكار ويُشعر الناس بأن الدولة غائبة أو عاجزة. عندنا يُقال في المغرب مثل قوي للتعبير عن هذه الحالات" :*المُخزن كاين في البلاد"*، بمعنى حضور الدولة يتجلّى في منع الفوضى. أما إذا عمت الفوضى، لا قدر الله، أو ضُرب الناس في أمنهم وفي كرامتهم ولم يُقتصّ لهم، يتفجر حينها السؤال المؤلم والقائل : *"واش كاينة السيبة في البلاد؟"*. بهذا المعنى، قداسة حرمات الإنسان ليست فقط ضرورة أخلاقية بالنسبة للدولة، بل أيضًا ضرورة أمنية وجودية. وكلٌّ منهما يخدم فيها الأخرى ويبررها. غير أن هذه المعادلة، ومع الأسف الشديد، لا تصمد في كل السياقات.

فكما نرى في الأخبار، ومع الأسف على الدوام، ما إن تنشب في بلد مّا حرب أهلية كانت أو دولية، حتى تتبخر تلك القداسة. تُستباح الأرواح بالجملة وتُهدر الكرامات علنًا وتُرتكب مجازر يندى لها الجبين ومن دون لا حسيب ولا رقيب. هنا يثور السؤال المؤرق: كيف لا تزال البشرية حتى يومنا هذا، ولا سيما حكوماتها، تقبل باستباحة حرمات البشر دون مساءلة أو عقاب؟ وكيف يظل هذا التفاوت الفج في الميزان الأخلاقي قائمًا، خاصة حين تكون الحكومات التي ظلت ولا تزال تعطي الدروس في التحضر وفي حقوق الإنسان، هي نفسها وعلنا ومع العزة بالإثم، طرفًا مباشرًا أو غير مباشر في المجازر المروّعة؟

في زمن الحرب لا تزال حتى يومنا هذا تسقط كل الحواجز. تُراق الدماء باسم المصالح بحق أو بباطل، وتضيع المسؤوليات بين صراع القوى والاقتصاد والجغرافيا السياسية. تُرتكب الفظائع باسم الأمن القومي غالبا أو الدفاع عن النفس أحيانا ولكنها في الواقع الجلي هي جرائم ضد الحرية وحقوق الإنسان لصالح حرية وحقوق الأقوى. وهكذا تكون الضحية في كنف الدولة الآمنة وفي السلم إنسانا. أما في الحرب فيُختزل الضحايا من البشر الأبرياء في مجرد أرقام يُضاف إلى إحصاءات منظمة ما، ثم تُنسى في تقارير تُغلق بعد سنوات من العجز عن تحديد الجهة المسؤولية وعن محاسبتها وعقابها.

نعم هناك منذ الحرب العالمية الثانية مؤسسات دولية معنية بحل الخلافات سلميا، كمجلس الأمن وأخرى تُعنى بالمتابعة وبالمحاسبة على الجرائم كالمحكمة الجنائية الدولية. تنجح أحيانا في أداء مهامها لما يكون الجاني من العالم الثالث والرابع وتفشل دائما لما يتعلق الأمر بجناة الدول العظمى. حينها يتضح بالملموس أنها لا تزال عاجزة أو مقيّدة، بل حتى غير معترف ومهددة في أداء مهامها إن هي مست في مصالح معينة. وهكذا، يُقتل ويُدفن الضحايا الأبرياء مرتين، مرة في الأرض ومرة في الذاكرة.

في المحصلة نجد الجُرم الفردي في الدولة الآمنة، يثير كما ينبغي، رعبًا مشروعًا، إذ يُهدّد أمن حرمات العباد والبلاد المقدّسة. أما في زمن الحروب، ورغم التطور المادي الكبير الذي عرفته البشرية حتى يومنا هذا، لا تزال استباحةُ حرمات البشر بالجملة وبشكلٍ فظيع، مقبولةً عند بعض الحكومات ذات النفوذ القوي في الأرض لاعتبارات لا تمتّ إلى الأخلاق أو الإنسانية بصلة. وذلك بالرغم من احتجاجات شعوبها الصادقة والقوية والمتكررة من دون لا كلل ولا ملل.

وإنها لمفارقةٌ عجيبة وجد قاسية يعيشها إنسان هذا العصر، أن تصبح الشعوب أكثر إنسانيةً من حكوماتها وأن لا يسعها في النهاية إلا أن تستمر في حياتها المعتادة بحُلوها ومرها وهي تكتم غصّتها في القلب وفي النفس كلّما تذكّرت، مع كلّ نشرة أخبار، أولئك الضحايا الأبرياء المنسيين في زوايا الجغرافيا المنكوبة. ومع كل ذلك يبقى الأمل في الله ثم في الأجيال القادمة معقودا كي تجعل يوما فعليا وبكل صدق من قداسة حرمات الإنسان مبدأً لا يُساوَم عليه في حال السلم كما في حال الحرب، وأن تُقيم على الأرض عدالةً تليق بكرامته التي أكرمه الله بها، فتُحاسِب بجد وبصدق كلّ من يستبيحها مهما علا شأنه أو عظُمت قوّته. يأتي ذلك اليوم المنشود لما تتطور مؤسسات الأمم المتحدة كي يصبح فيها لكل بلد صوت من دون أي تمييز بين القوي والضعيف وبين الغني والفقير. نحلم؟ ولما لا؟ فنحن لا نيأس من روح الله.